

Distr.: General
2 August 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

البند ٢١ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

العولمة والترابط

دورة الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والترابط

تقرير الأمين العام

موجز

سيتمثل التحدي الرئيسي أمام تنفيذ خطة عالمية للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في ضمان أن تعود العولمة بالفائدة على الجميع، وأن يتيسر ذلك بإقامة نظام شامل متعدد الأطراف. وقد أخذ المشهد الإنمائي العالمي يتغير بسرعة سيستمر في ذلك. ولما كانت فرص العولمة وتحدياتها ومخاطرها شديدة الترابط، أصبح من الضروري وضع إطار إنمائي أوسع نطاقا لمعالجتها.

وقد أعد هذا التقرير استجابة لقرار الجمعية العامة ٦٦/٢١٠. وهو يحلل الصلات القائمة بين العولمة والقضاء على الفقر والتنمية المستدامة، مستخدما الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة كأداة توجيهية. ويؤكد التقرير ضرورة مواصلة تعزيز تعددية الأطراف، عوضا عن نشرها، وذلك لمواجهة التحديات المعقدة والمتشابكة وإدارتها بفعالية.

* A/68/150



الرجاء إعادة استعمال الورق

270813 270813 13-41698 (A)



وتعمل الأمم المتحدة باعتبارها منتدى شاملا معنيا بالتنمية والعولمة ويمكن لها أن تواصل تعزيز التعاون المتعدد الأطراف، والاتساق والمساءلة في فترة ما بعد عام ٢٠١٥. وفي استجابة للحاجة المتزايدة إلى تنسيق السياسات العامة وتحقيق اتساقها والتصدي للتحديات المتزايدة التي تعترض ذلك، ستولي الأهمية أكثر من أي وقت مضى لكل من الأداء السليم للإطار المؤسسي لأعمال الاستعراض والمتابعة في الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك المنتدى السياسي الجديد الرفيع المستوى. ولكي تعزز الأمم المتحدة فعاليتها وأهميتها في البيئة الإنمائية الجديدة، ستحتاج إلى عملية استراتيجية لإعادة ترتيب نظامها الإنمائي على المدى البعيد. ويشمل ذلك إعادة التفكير في مجالات مثل المهام والتمويل والقدرة والشراكات والترتيبات التنظيمية والحوكمة وضبطها وتعزيزها.

المحتويات

الصفحة

٤ المقدمة	أولا -
٥ اتجاهات العولمة وتحدياتها في الآونة الأخيرة وآثارها على السياسات	ثانيا -
٥ الأبعاد الاقتصادية	ألف -
٩ الأبعاد الاجتماعية	باء -
١٢ الأبعاد البيئية	جيم -
١٣ تحدي تحقيق الاندماج المتوازن	دال -
١٤ إدارة العولمة من خلال تعدد الأطراف المعزّز الفعال	ثالثا -
١٨ تجديد الشراكة العالمية من أجل التصدي لتحديات العولمة	رابعا -
٢١ الآثار المترتبة على دور الأمم المتحدة	خامسا -
٢٤ الاستنتاجات	سادسا -

أولا - المقدمة

١ - العولمة قوة جبارة أثرت في النمو والتنمية في العالم. وقد جلبت مجموعة واسعة من الفرص والفوائد الجديدة بفضل حركة السلع والخدمات ورأس المال والعمالة والابتكارات التكنولوجية. ولكن للعولمة أيضا تحديات ومخاطر مواكبة تتجلى في حالات اختلال في توزيع فوائدها وتكاليفها، وفي أزمات مالية وأخرى غير مالية إضافة، إضافة متكررة وفي التدهور البيئي واستنفاد الموارد. ومن أجل الاستفادة الكاملة من الفرص التي تتيحها العولمة وتخفيض التكاليف والمخاطر إلى الحد الأدنى وإدارتها، يحتاج العالم إلى تعزيز فعالية تعددية الأطراف.

٢ - وفي السنوات الأخيرة، غيرت طائفة من الأحداث طابع العولمة واتجاهها، معززة بذلك الحاجة إلى إعادة توجيه مسار التنمية. وقد اتسمت التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الحالية بالصدمات في مجالات الغذاء والوقود والصدمات المالية والاقتصادية والاضطرابات الاجتماعية وفي التواتر المتزايد للكوارث الطبيعية وما يواكبها من أزمات إنسانية، وبتغير المناخ وتفشي النزاعات وعمليات الانتقال السياسي في مناطق مختلفة من العالم. وإضافة إلى ذلك، أصبحت الهجرة الدولية ظاهرة متنامية لها أثر بين على العولمة.

٣ - وفي الوقت ذاته، حدث تحول في العولمة الاقتصادية أدى إلى إعادة التنظيم على المستوى الجغرافي - الاقتصادي، حيث أحرزت عدة بلدان نامية تقدما هاما في الحد من الفقر ومثّن العديد من البلدان ترابطا اقتصاديا أكثر قوة في ما بينها. وقد ساعد ذلك في استمرار النمو الاقتصادي في العالم، ولا سيما في ما يتعلق بنسبة النمو العالمي التي تعزى إلى البلدان المتوسطة الدخل.

٤ - وأدت الاتجاهات العالمية الأخيرة إلى دعوات لزيادة فعالية التعاون المتعدد الأطراف من أجل تأمين ألا تهدد عواقب العولمة أسباب رزق الشعوب أو استدامة الكوكب. ومع تنامي الطابع المعقد للعولمة وتزايد تحدياتها، أصبح من الأساسي أن تعالج الأمم المتحدة من جديد هذه الظاهرة.

٥ - وفي هذا السياق المتجدد بسرعة، يعزز المجتمع الدولي جهوده لوضع خطة تنمية عالمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقد انطوت العملية الأولية على إجراء مشاورات مع مجموعة واسعة من الجهات المعنية وعقد مجموعة أولى من المناقشات في ما بين الدول الأعضاء في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة الذي أنشئ حديثا. وهناك توافق ناشئ في الآراء حول ضرورة أن تكون مسألتنا القضاء على الفقر والتنمية المستدامة في صلب اهتمامات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٦ - ويقدم هذا التقرير تحليلاً للعولمة في سياق المناقشات الجارية حالياً حول خطة الأمم المتحدة الناشئة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويبحث التقرير في الاتجاهات والتحديات التي ظهرت في الآونة الأخيرة في مجال العولمة وفي آثارها على صنع السياسات في ما يتعلق بخطة التنمية المقبلة لما بعد عام ٢٠١٥. ثم يحلل مدى الحاجة إلى إدارة العولمة من خلال تعددية معززة وفعالة، ويدعو إلى إقامة شراكة عالمية متجددة للتنمية باعتبارها ضرورة لمواجهة التحديات الرئيسية للتنمية. وفي نهاية المطاف، يتناول التقرير آثار هذه المطالبات الموجهة إلى الأمم المتحدة للقيام بدور في دعم الجهود الإنمائية الوطنية.

ثانياً - اتجاهات العولمة وتحدياتها في الآونة الأخيرة وآثارها على السياسات

٧ - إن العولمة بصدد تحويل العالم، وتيارات التغيير العالمية شديدة الترابط ومتزايدة التعقيد. ومن ذلك ظهور مراكز جديدة للحركية الاقتصادية، وتسارع اللامساواة داخل الدول وفي ما بينها، والتحديات المفروضة للعقود الاجتماعية القائمة ولجوانب التقدم التكنولوجي التحويلي. وتبرز هذه الاتجاهات وغيرها التغيير السريع في بيئة تزداد تحدياً ولها آثار في ما يتعلق بتوجيه خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٨ - وفي مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في حزيران/يونيه ٢٠١٢، أكد رؤساء الدول والحكومات أن القضاء على الفقر هو أعظم التحديات التي يواجهها العالم في الوقت الراهن وضرورة لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة. وأقروا أيضاً بضرورة مواصلة تعميم مراعاة التنمية المستدامة في المستويات كافة عن طريق تحقيق التكامل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإقرار بالصلات التي تربط بينها، وصولاً إلى تحقيق التنمية المستدامة بجميع أبعادها.

٩ - وانسجاماً مع هذا التأكيد، ينظم بحث العولمة وتحدياتها والصلات التي تربط بينها وبين القضاء على الفقر والتنمية المستدامة ضمن إطار الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

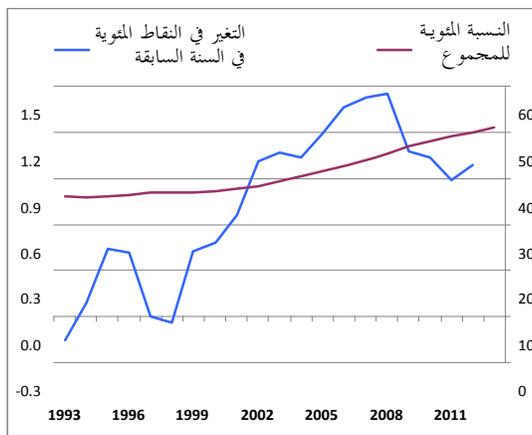
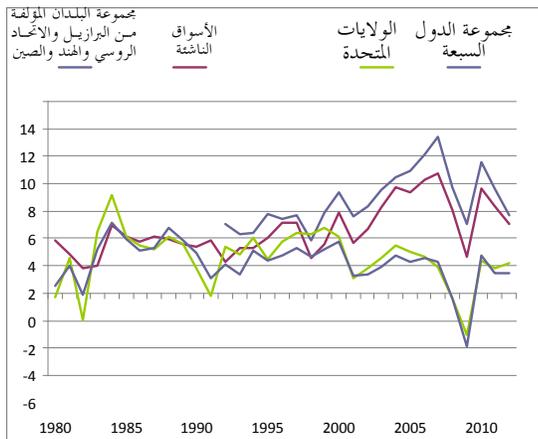
ألف - الأبعاد الاقتصادية

١٠ - يتعلق واحد من أكبر التحولات في الاقتصاد العالمي بنسبة النمو العالمي التي تعزى إلى بلدان متوسطة الدخل. وأثناء الفترة بين ١٩٩١ و ١٩٩٥، ظهر نحو ٧٥ في المائة من إجمالي النمو العالمي في البلدان المرتفعة الدخل. وفي الفترة بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٠، حينما كانت البلدان المتقدمة النمو تعاني من الأزمة المالية ومن الكساد الكبير، كان نحو ٩٠ في المائة من النمو العالمي يعزى إلى البلدان المتوسطة الدخل (A/67/93-E/2012/79، الفقرة ٢١).

١١ - ومنذ عام ٢٠٠٠، أخذ كل من مجموعة البلدان المؤلفة من البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين والبلدان الناشئة ذات الاقتصاد السوقي ككل يسجل معدلات نمو سنوية أعلى مما سجلته الولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة البلدان السبعة (انظر الشكل الأول). ونتيجة لذلك، بات من المتوقع أن يكون عام ٢٠١٣ العام الأول الذي تستأثر فيه الأسواق الناشئة بصورة جماعية، من حيث القوة الشرائية، بما يزيد عن نصف الناتج المحلي الإجمالي في العالم^(١) (انظر الشكل الثاني). وهذا النهوض للبلدان المتوسطة الدخل بصدد تغيير المشهد الجغرافي الاقتصادي العالمي، مما يسهم في إعادة التفكير في التعاون الدولي الإنمائي من منظور خارج النموذج التقليدي للتعاون في ما بين دول الشمال والجنوب في مجالات مثل المعونة الإنمائية والتجارة واستثمارات القطاع العام وتدفقات رؤوس الأموال من القطاع الخاص.

الشكل الأول: النسبة المئوية للتغير الذي طرأ على الناتج المحلي الإجمالي في السنة السابقة

الشكل الثاني: حصة الأسواق الناشئة من الناتج العالمي



المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات الآفاق الاقتصادية، نيسان/أبريل ٢٠١٣.

١٢ - والتدويل المستمر لعمليات الإنتاج وزيادة التكامل في التجارة وتدفقات رؤوس الأموال وحركة اليد العاملة وانتشار التكنولوجيات الجديدة هي عوامل تدفع أيضا باتجاه التحول الاقتصادي العالمي. وتعكس هذه الاتجاهات زيادة توسع الأسواق وتكاملها، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور اقتصاد يزداد عولمة وترابطا. ويؤكد تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٣ الصلة بين ازدياد تكامل الاقتصاد العالمي والتنمية البشرية. وجميع البلدان تقريبا التي سجلت مكاسب كبيرة في الدليل القياسي للتنمية البشرية كان لديها حصصا مرتفعة نسبيا ومرتفعة للتجارة من الناتج الاقتصادي، وأجرت عمليات تبادل تجاري مع عدد كبير من الشركاء.

(١) انظر www.imf.org/external/np/pp/eng/2013/060513.pdf

١٣ - واستند نسق العولمة السريع في السنوات الأخيرة إلى تطورات سريعة في العلوم والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي أسهمت كثيرا في تزايد استخدام سلاسل الإنتاج الدولية. وانتشار هذه التكنولوجيا في جميع أرجاء العالم قد زاد بشكل كبير من فرص إحداث المعلومات ونقلها وبتها، مما أعطى أهمية متنامية لمعظم الأنشطة الإنتاجية ولتسويقها.

١٤ - ومع ذلك لم يكن جميع الاتجاهات الاقتصادية الأخيرة إيجابية. ولا تزال حالة العمالة تشكل تحديا رئيسيا على صعيد السياسة العامة في عدد كبير من الاقتصادات. فمنذ الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨، أضيف ٣٠ مليون شخص آخر إلى صفوف العاطلين عن العمل وتوقف ٤٠ مليون شخص تقريبا عن البحث عن عمل. وفي الوقت ذاته، تنمو القوة العاملة في العالم بنحو ٤٠ مليون نسمة في السنة. ونتيجة لذلك، فإنه لمواكبة نمو القوة العاملة في العالم، سيكون من الضروري إيجاد ٤٧٠ مليون وظيفة جديدة تقريبا خلال فترة مدتها ١٥ عاما، من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠٣٠^(٢). وعندما يبدأ تنفيذ خطة الأمم المتحدة الجديدة للتنمية في عام ٢٠١٥، ينبغي أن تشكل معالجة الفجوة العالمية في الوظائف أولوية قصوى. ومن الضروري بذل جهود خاصة لكفالة توظيف العمال الشباب والنساء.

١٥ - وعولمة القطاع المالي هي بعد آخر يؤثر على العولمة الاقتصادية. غير أنه وفقا لما تبين من الأزمات المالية العديدة التي حدثت على منظمة الأمن والتعاون في أوروبا العقود الماضية، فإن هذا يشكل أيضا مخاطر متواصلة من حيث عدم الاستقرار المالي والتقلبات المالية.

الآثار المترتبة على صنع السياسات

١٦ - للعولمة الاقتصادية مزاياها - فهي تتيح فرص التنمية كما تنشر التكنولوجيات المتقدمة وتجلب رأس المال الأجنبي وتعمم الخبرات في مجال الإدارة. ومع ذلك فإنها تمثل تحديات، ولا سيما في ما يتعلق باتساق السياسات وتنسيقها، وتقاسم المنافع على نحو أكثر إنصافا وتقليل التعرض للضغوط أو الصدمات الخارجية.

١٧ - وتحسين إدارة سياسات الاقتصاد الكلي، والقطاع المالي من العناصر الأساسية لتقليل إلى أدنى حد من تكاليف العولمة ومخاطرها. وسيطلب أيضا واقع الترابط الاقتصادي والمالي والتجاري المزيد من الاتساق والتنسيق في السياسات، علاوة على إنشاء الشراكات وبناء القدرات المؤسسية في مختلف البلدان والمناطق من أجل بناء القدرة على مواجهة الصدمات. وسيلزم إعادة تقييم الهياكل التجارية والمالية المتعددة الأطراف لضمان قدر أكبر من الاتساق، بحيث يتسنى لها دعم خطة التنمية المقبلة لما بعد عام ٢٠١٥ وتنفيذها على نحو أكثر فعالية.

(٢) انظر المذكرة المفاهيمية رقم ٢ الصادرة عن منظمة العمل الدولية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٣.

١٨ - وينبغي لاستراتيجيات النمو الاقتصادي أن تعطي الأولوية الفورية للتعامل مع أزمة العمالة العالمية بتوفير فرص العمل ودعم الأنشطة المنتجة لتحقيق العمالة الكاملة وتوفير فرص العمل اللائق. ولئن كان النمو الاقتصادي ضرورياً، فهو غير كافٍ لتوفير فرص العمل. وبالتالي، ينبغي دمج أهداف العمالة في أطر الاقتصاد الكلي، وخطط التنمية الوطنية واستراتيجيات الحد من الفقر.

١٩ - وينبغي لسياسات إدارة العولمة الاقتصادية أن تعكس أيضاً التحديات المتصلة بالترابط والدروس المستفادة. ومن بين هذه الدروس الحاجة إلى اتباع نهج يُوائم بين ضرورات تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي على الصعيد العالمي، وذلك في إطار خطة تنمية عالمية أوسع نطاقاً. ومن الدروس الأخرى أن جميع الحالات تقريبا من التنمية البشرية الواسعة النطاق تتسم بارتفاع متوسط معدلات النمو الاقتصادي، الذي استمر لأكثر من جيل واحد. وقد أدى أيضاً الاقتصاد العالمي المفتوح، المكرّس في النظام التجاري المتعدد الأطراف، دوراً متعدد الأوجه بوصفه محفزا للنمو ومصدراً للأفكار، والتكنولوجيا، والدراسة ورأس المال.

٢٠ - ولا تزال كفالة اختتام جولة الدوحة بنجاح أو إبرام اتفاق مبكر بشأن بعض مكوناتها تمثل أولوية عالية، ومن شأنها أن تسهم في تعزيز النمو على نحو منصف وشامل للجميع. أما الجمود الحالي المميز لتلك الجولة فقد يكون له أثر سلبي على قدرة النظام التجاري المتعدد الأطراف على المضي قدماً في إعطاء شكل للعولمة كقوة للنمو الاقتصادي المنصف والشامل للجميع. ويجب على البلدان أن تعمل بشكل جماعي من أجل اختتام هذه الجولة بنجاح وبسرعة، أو، على أقل تقدير، إيجاد أرضية مشتركة بشأن بعض المجالات. وسيتيح الفرصة القادمة لذلك المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد في بالي، إندونيسيا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

٢١ - ولا بد أن يكون الهدف الرئيسي لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ هو استهداف البلدان التي تُركت على الهامش. وهذا يستلزم تعزيز بيئة دولية مواتية حتى تتمكن البلدان من تحقيق النمو المستدام، وذلك بوسائل تشمل زيادة الناتج التجاري والاقتصادي وتنويعه.

٢٢ - وينبغي أن تضطلع الأمم المتحدة بدور أكبر وأقوى في التصدي للتحديات وإدارة عملية العولمة الاقتصادية. وفي حين أن العولمة الاقتصادية قد ازدادت نمواً بسرعة، لم تحرز إقامة نظام رقابي دولي التقدم بالوتيرة نفسها. ولا يزال هناك أيضاً فراغ في التنسيق الاقتصادي العالمي والآليات العالمية والإقليمية لإدارة العولمة.

باء - الأبعاد الاجتماعية

٢٣ - انخفض عدد فقراء العالم ممن يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار يوميا من ١,٩ بليون عام ١٩٩٠ إلى ١,٣ بليون عام ٢٠٠٨. وقد شهد العديد من البلدان النامية تراجعا في معدلات الفقر، لكن هذا التراجع تركز في معظمه، من حيث القيم المطلقة، في الصين. وعلى الرغم من انخفاض معدلات الفقر في بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، ازداد العدد المطلق للفقراء في المنطقة. وفي الوقت نفسه، يعيش معظم فقراء العالم، أو نحو ثلاثة أرباعهم، في البلدان المتوسطة الدخل.

٢٤ - والتراعات أكبر عقبة أمام التنمية. فخمس البشر على الأقل يعيشون في بلدان تعاني من العنف، والتراعات السياسية، وانعدام الأمن والهشاشة الاجتماعية. ويبدو أن العديد من البلدان المتضررة من التراعات تقع أيضا في فح دورات النزاع والعنف المتكررة. والبلدان التي شهدت نزاعات عنيفة في الماضي لها فرص كبيرة بأن تشهدا من جديد. فحوالي ٤٠ في المائة من البلدان التي تخرج من العنف تعود لتعرفه في غضون ١٠ سنوات، و ٩٠ في المائة من البلدان التي اجتاحتها الحروب الأهلية في القرن الحادي والعشرين كانت قد عاشت أيضا حربا أهلية في الثلاثين عاما السابقة^(٣). وسيطلب الأمر اتباع نهج إنمائي واسع النطاق من أجل إدماج تلك البلدان في إطار التنمية العالمية. وهذا هو التحدي الرئيسي لفترة ما بعد عام ٢٠١٥.

٢٥ - وقد دَوَّى الصوت المعبر عن الرغبة القوية في زيادة المشاركة السياسية وتعزيز الفرص الاقتصادية في بلدان الربيع العربي. وهذا يعكس مطلبنا متزايدا بإقرار الحوكمة في جميع أنحاء العالم، ينبع من الطبقات الدنيا. وازدياد أوجه اللامساواة والصراعات على الموارد الشحيحة من محفزات النزاع وانعدام الأمن والعنف، التي تعيق بدورها التنمية البشرية وما يُبذل من جهود لتحقيق التنمية المستدامة. فأوجه اللامساواة الاقتصادية والسياسية والثقافية والجنسانية والمتعلقة بالأمن والعدالة والحصول على الخدمات الاجتماعية قد تفاقم التنظلم الجماعي وتؤدي إلى النزاع في سياقات شتى.

٢٦ - وما زالت أوجه اللامساواة في فرص الحصول على الأراضي وغيرها من الأصول المنتجة، وكذلك في النواتج الاجتماعية وفرص الحصول على الخدمات منتشرة على نطاق واسع. ففي البلدان النامية، يزيد بكثير تفاقم أوجه اللامساواة في فرص الحصول على النواتج من المنتجات الغذائية المغذية، ومياه الشرب المأمونة، والصرف الصحي الأفضل، والتعليم

(٣) Paul Collier, *Wars, Guns and Votes: Democracy in Dangerous Places* (New Y, Harper Collins, 2009)
البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم لعام ٢٠١١: النزاعات والأمن والتنمية (واشنطن العاصمة، ٢٠١١).

الأساسي والتعلم بالنسبة للأسر المنخفضة الدخل والأسر الريفية، في حين أن معدلات وفيات الأطفال ووقت النمو عند خمس السكان الأقل استفادة من الثروة تفوق بمرتين إلى أربع مرات معدلاتها عند خمس السكان الأكثر استفادة من الثروة. وتستمر أوجه اللامساواة بين الجنسين، كما يتبين ذلك من الفوارق في الأجر، والوصول إلى مناصب صنع القرار ومعدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. وفي سياقات مفرطة العدد فإن إمكانية الوصول إلى سبل الانتصاف والمشاركة السياسية على قدم المساواة غير مضمونة في الواقع.

٢٧ - وفي ما يتعلق بأوجه اللامساواة بين البلدان، يضيّق عدد من البلدان النامية، ومعظمها في آسيا، الفجوة في مستويات المعيشة مقارنة بالبلدان المتقدمة النمو. أما البلدان النامية الأخرى، وخصوصا بعض البلدان في أفريقيا، فقد تراجعت كثيرا. وينتج عن النمو الاقتصادي القوي الذي يشهده كثير من الاقتصادات الناشئة وتباطؤ النمو في بلدان منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي بعض التقارب في مستويات المعيشة. لكن أوجه اللامساواة تبقى كبيرة، أو قد يتسع نطاقها لتأخذ أبعادا أخرى مثل إمكانية الحصول على مختلف الخدمات الاجتماعية. وقد ارتفع متوسط التباعد بين أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية الأخرى، ومن المتوقع أن يزداد ارتفاعه^(٤).

٢٨ - وتنقسم مختلف الحركات السكانية بالقدرة على زيادة مفاومة أوجه اللامساواة، داخل البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على حد سواء، وكذلك على الصعيد العالمي. فباحساب ما هو موجود حالياً من عدد يناهز ٢١٤ مليون مهاجر دولي وما يقدر بنحو ٧٤٠ مليون مهاجر داخلي، ثمة ما يقرب من مليار شخص يعيشون خارج موطنهم الأصلي. ويمكن أن يرتبط تحرك البشر بعوامل متعددة، ومنها البحث عن فرص أفضل للتعليم والعمل، أو الهروب من الفقر والتراعات والجوع وأوجه اللامساواة والكوارث الطبيعية والتدهور البيئي. وعلاوة على ذلك، سترتب عن ازدياد التوسع الحضري، وتغير التركيبة السكانية، مثل ارتفاع معدل شيخوخة السكان في بعض البلدان وطفرة أعداد الشباب في بلدان أخرى، ضغوطاً إضافية تُفرض على الهياكل الأساسية الوطنية والمالية العامة، علاوة على الصحة وتقديم الرعاية والنظم التعليمية.

٢٩ - وتظل هناك أيضاً أوجه لا مساواة كبيرة في الحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ووسائط الإعلام الاجتماعية. فحسب قاعدة بيانات مؤشرات تكنولوجيا المعلومات لعام ٢٠١٢ التي أعدها الاتحاد الدولي للاتصالات، ما زالت توجد فجوة رقمية

(٤) انظر: http://www.un.org/en/development/desa/policy/untaskteam_undf/group_e.pdf.

كبيرة: ففي حين سُجل ٢,٣ بليون مستخدم للإنترنت على مستوى العالم في نهاية عام ٢٠١١، لا يستفيد سوى ربع سكان العالم النامي من الربط بشبكة الإنترنت. والإنترنت وتكنولوجيات الاتصالات المتنقلة أدوات مهمة للتنمية وتُستخدم في قطاعات متعددة، بما في ذلك الصحة والتعليم. وأصبح التعلم الإلكتروني والتطبيب من بُعد متاحين لعدد أكبر من الناس، وتؤدي التكنولوجيات المتنقلة إلى تمكين الملايين من النساء والشباب.

٣٠ - ويزداد أيضا اتسام الجريمة المنظمة، والاتجار بالبشر والمخدرات، وبعض جوانب الجرائم الإلكترونية بطابع العولمة. فهذه الجرائم تُدوّل بوتيرة أسرع من إنفاذ القانون والحوكمة. ويجب أن تستند التنمية إلى إشراك قطاع الأمن وتمكينه من أجل تحقيق النجاح، وذلك بفضل مؤسسات تعمل بصورة جيدة.

الآثار المترتبة على صنع السياسات

٣١ - ينبغي أن تستمر خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في التركيز على القضاء على الفقر. ومن الضروري أيضا إيلاء الاعتبار الواجب لأوجه الترابط القوي بين التنمية الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية، والاستدامة البيئية، والسلام والأمن.

٣٢ - وبالإضافة إلى ذلك، من شأن إدماج الحد من أوجه اللامساواة وأسبابها في خطة ما بعد عام ٢٠١٥ أن يوائم بصورة أفضل إطار ما بعد عام ٢٠١٥ مع المفهوم الأصلي لإعلان الألفية ويُخضع الحكومات للمساءلة عن تعزيز التنمية الشاملة للجميع. وقد تعني معالجة الأسباب الهيكلية والكامنة وراء الفقر واللامساواة أيضا اتخاذ تدابير لتحقيق التغيير التحويلي، مثل زيادة التركيز على النمو الشامل للجميع والمنصف، وإيجاد فرص العمل اللائق، والأدوات اللازمة لتقييم ورصد وإدارة أثر السياسات على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فعلى سبيل المثال، يمكن إنشاء آليات عالمية لرصد الآثار الناجمة عن مجموعة واسعة من السياسات والاستراتيجيات الرامية إلى الحد من الآثار الاجتماعية السلبية وتعزيز النتائج الإيجابية، مما يعزز الحوكمة. وليس من قبيل الصدفة أن البلدان المتأخرة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية غالبا ما تكون هي الأسوأ حوكمة، بما في ذلك البلدان التي تشهد نزاعا أو خارجة لتوها من نزاع، والبلدان الأكثر استعصاءً على أعمال سيادة القانون.

٣٣ - وهناك حاجة إلى سياسات للتصدي للتحديات والآثار الاجتماعية الناجمة عن الهجرة والتوسع الحضري وتغير التركيبة السكانية. فعلى سبيل المثال، من اللازم انتهاز سياسات عالمية تأخذ في الاعتبار أن العديد من المهاجرين ما زالوا يعملون ويعيشون في ظروف غير آمنة وغير مستقرة وخطيرة، وغالبا ما يعانون من التهميش ويتعرضون للتمييز والحرمان من فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية وخدمات الرعاية الصحية.

٣٤ - والمساءلة والشفافية هما المكونان الرئيسيان في التصدي لأوجه اللامساواة. وقد يساعد استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووسائل التواصل الاجتماعي على توعية الجماهير بقضايا التنمية الاجتماعية، مما يؤدي إلى تمكين الناس، عن طريق المعلومات، من أجل تحسين رصد التنفيذ والأداء.

٣٥ - ويؤدي العلم والتكنولوجيا والابتكار دوراً شاملاً لعدة مجالات، ويدخل ضمن ذلك سد الفجوة الرقمية. وبالنسبة لإطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، يمكنها أن تضطلع بدور مساند في مجال دفع عجلة النمو، والبيئة، والأمن الغذائي، والصحة ومجموعة متنوعة من السياسات الأخرى. ويكتسي إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني وغيرهما من أصحاب المصلحة أهمية حاسمة في تحديد الأهداف ورصد الأداء.

جيم - الأبعاد البيئية

٣٦ - على الصعيد العالمي، كان ثمن الزيادة في عدد السكان، والدخل، واستخدام الطاقة، والموارد والنفايات والتلوث، هو التدهور البيئي والاستنزاف غير المسبوق للموارد الطبيعية. وقد فقد ما يقرب من نصف غابات الأرض، كما تُبَدَّد مصادر المياه الجوفية والأرصدة السمكية بشكل سريع، ويزداد تدهور الأراضي وتحمض المحيطات سوءاً. وخُفِّض التنوع البيولوجي بشكل كبير، وازدادت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة ٤٠ في المائة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٨، لتصل إلى مستويات من التركيز تناهز ٣٠ مليار طن في السنة، وهي مستويات خطيرة تخل بتوازن المناخ^(٥).

٣٧ - ولا يحصل حوالي ١,٤ بليون شخص على خدمات الطاقة الحديثة، مما يعوق قدرتهم على التغلب على الفقر. وازداد معدل حدوث الكوارث الطبيعية التي تدمر سبل العيش، وربما تمحو سنوات من الاستثمار في الهياكل الأساسية. وتظهر الدراسات أن إزالة الغابات، وتحات التربة، وتدهور السواحل الطبيعية وضعف الهياكل الأساسية أمور تزيد احتمال تسبب الصدمات المناخية في وقوع الكوارث البشرية، ولا سيما بالنسبة للفئات الأشد فقراً والأكثر ضعفاً في أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

(٥) www.un.org/en/development/desa/policy/untaskteam_undf/untt_report.pdf

الآثار المترتبة على صنع السياسات

٣٨ - لا تتجلى الحاجة إلى التعاون الدولي في أي مجال بشكل أكثر إلحاحاً من تجليها في مجالي حماية البيئة والتصدي لتغير المناخ. فالضرر اللاحق بالبيئة لا يراعي الحدود، ولا يمكن أن تكون السياسات البيئية فعالة تماماً إذا ما عزلت عن بعضها البعض. والاستثمار في مجال التكيف والتخفيف من آثار تغير المناخ لازم لمواجهة تزايد وتيرة وكثافة الأخطار الطبيعية المرتبطة بتغير المناخ ولمنع الكوارث الطبيعية. ومن الضروري التنسيق على الصعيد العالمي لتعزيز فعالية السياسات الوطنية لحماية البيئة، وحضرة الاقتصاد والتعامل مع تغير المناخ. ويمكن أن يقلل التنسيق أيضاً من خوف للبلدان التي تغير سياستها البيئية أولاً أو غيرها إلى أقصى حد من أن تقع في وضع تنافسي ضعيف أو الخوف من احتمال فرض الحماية الجمركية لاعتبارات بيئية على البلدان التي لم تفعل ذلك بعد.

٣٩ - وتشمل الأولويات الفورية للمحافظة على الاستدامة البيئية ضمان مناخ يتسم بالاستقرار، ووقف تحمض المحيطات، ومنع تدهور الأراضي، والاستخدام غير المستدام للمياه، وإدارة الموارد الطبيعية بصورة مستدامة، وحماية التنوع البيولوجي وغير ذلك من الموارد الطبيعية.

٤٠ - ومن الضروري تحسين الفهم العلمي وتبادل المعارف لوضع سياسات فعالة في مجال التنمية المستدامة. وسيتطلب نجاح إدماج التنمية المستدامة في السياسات العامة إقامة صلة فعالة أفضل بين العلم والسياسات العامة، بحيث يستنير وضع السياسات بنتائج بحوث العلماء والخبراء والأكاديميين.

٤١ - وبالإضافة إلى ذلك، يقدم التعليم من أجل التنمية المستدامة القيم، والمهارات، والمعارف اللازمة، لتشجيع اتخاذ مواقف جديدة إزاء البيئة، بما في ذلك أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.

دال - تحدي تحقيق الاندماج المتوازن

٤٢ - أعيد التأكيد على الترابط بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي شدّد أيضاً على أهمية تحقيق الاندماج المتوازن. وفي سياق العولمة، تتضمن التحديات الأساسية التي تواجه القضاء على الفقر والتنمية المستدامة، كفاءة وجود حيز سياسي ملائم للبلدان، بما يضمن الوضوح في تبعات الخيارات السياساتية المتاحة، وتعزيز فهم الطريقة الفضلى لتنسيق الإجراءات السياساتية، من أجل تحقيق الاندماج المتوازن بين الأبعاد الثلاثة.

٤٣ - ويتطلب تحقيق الاندماج المتوازن تنسيقاً فعالاً بين السياسات. فعلى سبيل المثال، يترتب على تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل واستخدام الموارد الطبيعية، تعزيز النمو الشامل للجميع والمنصف، والاستخدام الفعال للموارد الطبيعية من أجل تشجيع استثمارات تولّد فرص عمل ونمو بطريقة مستدامة بيئياً.

٤٤ - وعلى المستوى العالمي، يمكن أن يسفر تباين السياسات بين مختلف البلدان عن عدم الانسجام والاتساق. ولكن، في الوقت عينه، تواجه البلدان الأطراف في العديد من الاتفاقات الدولية عدداً أكبر من القيود التي تحدّ من قدرتها على اتخاذ إجراءات سياساتية مستقلة. ومن المفارقات، على ما يبدو، أنه كلما ازداد تعمّق البلدان في ارتباطها بالاقتصاد العالمي عبر التجارة والتمويل الدوليين، كلما تقلّصت خياراتها السياساتية، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية الداخلة حديثاً في العولمة. ولذلك، يبدو من الضروري إتاحة آتباع نهج لبلوغ الاتساق في السياسات يأخذ مختلف مستويات التنمية في الحسبان. وهذا يعني أن المرونة لازمة لمراعاة الاعتبارات والسياقات الوطنية الخاصة.

٤٥ - ويستلزم الوضوح بشأن تبعات الخيارات السياساتية المتاحة، وفهم الطريقة الفضلى لتنسيق الإجراءات السياساتية من أجل تحقيق الاندماج بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، التفاعل الأفضل بين العلم والسياسات العامة، بحيث يستنير وضع السياسات الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة بنتائج بحوث العلماء والخبراء. وينبغي أن يحصل هذا التفاعل بالحوار المتعدد الأطراف على المستويين العالمي والإقليمي، والتزام أصحاب المصلحة المتعددين على المستوى الوطني.

٤٦ - ومن الأمثلة على التقدّم المحرز في إقامة الصلة بين العلم والسياسات العامة في ميدان البيئة، الرابط بين هيئات التقييم العلمي وهيئات وضع السياسات، من قبيل المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية. بيد أن من الضروري القيام بالمزيد لتعزيز البحوث والعلوم لأغراض التنمية المستدامة في أبعادها الثلاثة، وإقامة صلة فعالة وتلقائية بين العلم والسياسات العامة.

ثالثاً - إدارة العولمة من خلال تعدد الأطراف المعزّز الفعال

٤٧ - شهد العقدان المنصرمان زيادة في التحديات العالمية حيث أن عملية صنع القرار الدولي بشأن أي إجراء جماعي كانت إما مطولة أو تنتهي إلى طريق مسدود. وأدى الافتقار إلى حوكمة فعالة في استخدام الموارد واستهلاكها، إلى نمو العالم باتجاه غير مستدام. فقد تفاقمت اللامساواة في بلدان العالم وفي ما بينها. وتعني زيادة مكامن الضعف هذه ارتفاعاً في وتيرة الأزمات، وفي عدد البلدان التي تبقى في حالات الأزمة أو الانتقال. ويبيّن ذلك تغيّر أنواع الطلب على إدارة العولمة.

أولوية الاستراتيجيات الوطنية للتنمية

٤٨ - تضطلع الحكومات الوطنية بدور مركزي في التنمية الوطنية وتحمل المسؤولية عنها. فهي تحدّد الأهداف الوطنية، وتفرض الضرائب، وتضع السياسات والخطط والأنظمة التي من شأنها أن تترجم رؤية وغايات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ المقبلة إلى واقع ملموس. وتؤدي دوراً في كل قطاع وعلى كل مستوى، من التفاوض حول اتفاقات التجارة الدولية أو الاتفاقات البيئية إلى تهيئة بيئة مؤاتية للأعمال التجارية ووضع المعايير البيئية داخل البلد.

٤٩ - ومن الضروري ضمان إدماج المبادئ العامة التي وضعت على الصعيد العالمي في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنمية. وهي أيضاً وسيلة لإشراك المجتمع المدني، والمؤسسات الخيرية الخاصة، والقطاع الخاص، والحكومات المحلية في عملية التنمية. ويمكن أن تعالج أيضاً المسائل الشاملة المتصلة بالعمولة على الصعيد الوطني، مثل السياسات النقدية، والأنظمة المالية، واستمرار الاختلالات، وعدم الانسجام بين السياسات التجارية والمالية والنقدية.

٥٠ - وثمة حاجة إلى التزامات واضحة لضمان إدماج جميع أبعاد التنمية المستدامة في الاستراتيجيات الوطنية. وفي حين أُتخذت خطوات في هذا الاتجاه، سيتطلب الأمر جهوداً مشتركة على نطاق أوسع، لكفالة التنفيذ الفعال. ومع تأكيد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على الحاجة إلى تنفيذ استراتيجيات إنمائية وطنية شاملة، أصبحت الحاجة إلى حشد قدرات جميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة لدعم جهود التنمية القطرية عاجلة وملحة.

الاستجابات المتعددة الأطراف

٥١ - ولدت التحديات المختلفة ولكن شديدة الترابط، طلباً متزايداً على حوار متعدد الأطراف يكون أكثر فعالية وعلى إدارة العمولة بطريقة فعالة لتقليص جوانبها السلبية إلى الحد الأدنى وتقاسم فوائدها على نحو أكثر إنصافاً. وتؤكد نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي عقدها الأمم المتحدة، مثل "المستقبل الذي نصبو إليه"، على الطابع المتعدد الأبعاد والشامل لعدة قطاعات للمسائل العالمية الراهنة.

٥٢ - ومع ذلك، فإن السياسات، والقواعد، والمؤسسات القائمة وطنية في معظمها، في حين أن الآليات العالمية مجزأة جداً. فعلى سبيل المثال، تفتقر هياكل التجارة المتعددة الأطراف والهياكل المالية والبيئية إلى الاتساق في العديد من الأبعاد. وتختلف المؤسسات الدولية تبعاً للجماعات التي تستهدفها ولتوزيع الأصوات والسلطة بين أعضائها؛ وثمة في البعض منها أوجه قصور في الممارسة الديمقراطية، ولا سيما في أوساط المؤسسات المالية الدولية.

٥٣ - وقد حدث الثغرات السائدة في الأطر الدولية بالبلدان إلى البحث عن حلول إقليمية، شملت الاتفاقات التجارية الإقليمية، وآليات التعاون المالي الإقليمية، وترتيبات غير رسمية بشأن مسائل متعلقة بالهجرة. وهذه الترتيبات هامة لتلبية الاحتياجات الإنمائية الخاصة بكل منطقة، ولكنها تتطلب تنسيقاً لتجنب تجزؤ السياسات، وعدم اتساقها مع النظم المتعددة الأطراف والمعايير الدولية.

٥٤ - وينجم عن التزايد الحاد في تدفقات التجارة ورأس المال، ازدياد أهمية المؤسسات الاقتصادية العالمية لإدارة العولمة. إلا أن الثغرات في النظم الدولية التجارية والمالية والتكنولوجية قد فاقمت الاختلالات العالمية، عوضاً عن الحد منها. فعلى سبيل المثال، قد تؤدي الاتفاقات التجارية الثنائية، والإقليمية، والمتعددة الأطراف إلى الحد من حيز السياسات العامة للبلدان النامية وتضع عقبات أمام نقل التكنولوجيا، في حين تفاقم سياسات تحرير السوق المالية ضعف الأسواق على مستوى الاقتصاد الكلي من دون أن توفر بالضرورة إمكانية الحصول على تمويل مستقر. وبالتالي، سيكون التوصل إلى إقامة نظام أكثر موثاقاً وشمولية من المؤسسات الاقتصادية العالمية أمراً بالغ الأهمية للتغلب على أوجه القصور هذه ولضمان التنمية المستدامة.

٥٥ - كذلك، تصعب الثغرات في الأطر العالمية تحقيق مزيد من التقدم في مجال التنمية الاجتماعية. وهي تشمل غياب الآليات الملائمة لتنظيم حركة العمال بين البلدان، وضعف حماية حقوق المهاجرين وأسرهم، إضافة إلى تقييد الحصول على التكنولوجيا في مجالي الصحة والزراعة وغيرهما. كذلك، لم تواكب الأطر التنظيمية تزايد عولمة الجريمة، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات، والاتجار بالبشر، وغسل الأموال، والاتجار بالأسلحة النارية، وبالسلع المزيفة، وبالأحياء البرية، وبالممتلكات الثقافية، وبعض جوانب الجرائم الحاسوبية.

٥٦ - وتتسم كذلك الاستدامة البيئية، وهي البعد الثالث للتنمية المستدامة، بضعف المؤسسات البيئية العالمية التي لا تزال مجزأة. وقد تحققت بعض النجاحات، مثل لجنة برونتلاند ومؤتمر قمة الأرض لعام ١٩٩٢، في ريو دي جانيرو، البرازيل، اللذين حفّزا الوعي البيئي واتخاذ الإجراءات في مجالات محددة، مثل بروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون. ويعتبر إنشاء المنتدى السياسي الرفيع المستوى وجمعية الأمم المتحدة للبيئة مؤخرًا اللذين نتجا مباشرة عن مؤتمر قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، أمراً يعد بتحسينات كبيرة في مجال اتساق السياسات وتنسيق الإجراءات. ومع ذلك، لا تزال ثمة ثغرات، وينبغي زيادة تمثين الاتساق بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة.

٥٧ - وتُناقش القضايا العالمية في العديد من الأطر الحكومية الدولية والمنظمات الدولية وتصاغ فيها السياسات وتنفذ. ومع ذلك، وفي جوانب عديدة، تجنح هذه المؤسسات إلى العمل في "صوامع سياساتية"، وليس من آلية فعالة تضمن إدماج عملها في خطة التنمية وفي الولايات المؤسسية، ويعدّ ذلك "ثغرة هيكلية" رئيسية. وعلاوة على ذلك، يفتقر العديد من المؤسسات إلى آليات فعّالة لتشجيع الامتثال أو رصده، ويعدّ ذلك "ثغرة في التنفيذ". وفي عالم مترابط، يعتبر وجود مؤسسات عالمية أكثر تماسكاً وشفافية وتمثيلاً، أمراً حاسماً لإدارة العولمة وتحقيق التنمية المستدامة بجميع أبعادها.

٥٨ - ولا تتناسب الاستجابات المتعددة الأبعاد الحالية داخل منظومة الأمم المتحدة دائماً وبشكل جيد مع الهياكل التقليدية المتخصصة، التي غالباً ما تكون قطاعية التركيز، في العديد من الكيانات التي يتألف منها الكل. فعملية صنع القرار غالباً ما تسير في خطوط عمودية، مما يصعب التكامل والاتساق في تنفيذ البرامج. وهذا يتطلب تعزيز التنسيق والتعاون والاتساق ووضع السياسات في عمل الأمم المتحدة المعياري والتنفيذي، ويتناول الفرع "خامساً" من هذا التقرير هذه المسائل بمزيد من المناقشة.

٥٩ - وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أيضاً مواصلة الجهود لزيادة تعزيز تمثيل البلدان النامية في المؤسسات المتعددة الأطراف، وغيرها من هيئات وضع المقاييس والمعايير. فلا يزال العديد من البلدان النامية مهمشة في عمليات اتخاذ القرار على الصعيد العالمي، مثل مؤسسات بريتون وودز أو في مجموعة العشرين، اللتين تفتقران بالتالي إلى التمثيل والمساءلة الحقيقيين. وثمة حاجة إلى مزيد من المشاركة والتنسيق بين الأمم المتحدة ومجموعات البلدان، مثل مجموعة العشرين، والمؤسسات الإقليمية، والمؤسسات المتعددة الأطراف القائمة الأخرى.

المشاعات العالمية

٦٠ - تمثل المشاعات العالمية جانباً ذا ثقل نوعي في الحوار البيئي العالمي. والمشاعات العالمية معرفة تقليدياً على أنها موارد عالمية تقع خارج حدود الولايات الوطنية وتستطيع كل الأمم الوصول إليها. ويحدّد القانون الدولي أربعة مشاعات عالمية، وهي أعالي البحار والغلاف الجوي، وأنتاركتيكا والفضاء الخارجي. وقد أدرجت مؤخراً في المجموعة التقليدية للمشاعات العالمية الموارد الهامة أو القيمة لرفاه مجتمع الأمم، مثل الغابات المطيرة المدارية والتنوع البيولوجي، وقد يعرف البعض المشاعات العالمية بشكل أعم، لتشمل العلم والتعليم والإعلام والسلام.

٦١ - وفي الماضي، كان الوصول إلى معظم الموارد الموجودة في المشاعات العالمية صعباً. بيد أن تقدم العلم والتكنولوجيا في السنوات الأخيرة، وزيادة الطلب على الموارد، يؤديان إلى زيادة في الأنشطة من قبيل التنقيب البيولوجي، والبحوث العلمية، ووضع الكابلات البحرية. وفي الوقت عينه، يواجه الكوكب تحديات بيئية حرجة، أهمها ناجمٌ عن تغير المناخ، واستنفاد طبقة الأوزون، وسرعة التدهور البيئي في أنتاركتيكا. وإذا ما ساد "سير الأمور على النحو المعتاد"، فمن المرجح أن تزداد هذه الاتجاهات سوءاً، وأن تؤثر سلباً في قدرة المشاعات العالمية على توفير خدمات النظم الإيكولوجية لرفاه الإنسان.

٦٢ - ويمكن لتعزيز الحوار العالمي، بقيادة الأمم المتحدة، أن يكفل الحفاظ على المشاعات العالمية للأجيال المقبلة. ولتحقيق الاتساق، ينبغي إدماجها على الصعيد العالمي في الجوانب الثلاثة الرئيسية لأبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، وهي النمو الاقتصادي المستدام، والإدماج الاجتماعي وحماية البيئة، بما في ذلك المشاعات العالمية.

رابعا - تجديد الشراكة العالمية من أجل التصدي لتحديات العولمة

٦٣ - يتغير المشهد الإنمائي بوتيرة متسارعة، وسيستمر على هذا النحو. وينبغي أن يكفل تجديد الشراكة العالمية من أجل التنمية أن تكون استراتيجيات التعاون الإنمائي وبرامجه على قدر كاف من المرونة بحيث تستطيع مواجهة التغيرات التي تطرأ في البلدان الشريكة. ويجب أن يقوم على مبادئ التضامن، والمساواة، وتولي زمام الأمور على الصعيد الوطني، وتقرير المصير، والاحترام المتبادل، والمسؤولية العالمية. ويجب أن تكون الشراكة العالمية من أجل التنمية، بعد تجديدها، أداة جذابة تستقطب مشاركة جميع الشركاء، وتحشد الإرادة السياسية اللازمة لدعم تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وتكفل أن تصبح العولمة قوة إيجابية لصالح الجميع.

٦٤ - وفي مطلع هذا القرن، شكل إعلان الأمم المتحدة للألفية (قرار الجمعية العامة ٥٥/٢) توافقاً عالمياً بشأن تصور مشترك للتنمية. وأوجزت الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، والمعروفة باسم خطة الأمم المتحدة للتنمية، الالتزامات الرئيسية لمؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات القمة التي تعقدها منذ التسعينات بشأن مختلف جوانب التنمية. وتعد الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية جزءاً لا يتجزأ من هذه الخطة.

٦٥ - وقررت الدول الأعضاء أيضاً في إعلان الألفية "أن تهيمى - على الصعيدين الوطني والعالمي - بيئة مؤاتية للتنمية وللقضاء على الفقر". وعلى النحو المقترح في "الدليل التفصيلي لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية" (A/56/326)، تتضمن الغاية ٨ بشأن

إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية مؤشرات وأهدافاً تتعلق بالمعونة والتجارة وتخفيف عبء الديون وإتاحة الأدوية الأساسية والتكنولوجيات الجديدة. وفي عام ٢٠٠٢، استُكمل إعلان الألفية على نحو هام بتوافق آراء مونتييري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، وخطة جوهانسبرغ التنفيذية التي اعتمدت في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

٦٦ - وتظل الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً هي الدليل الإرشادي للجهود الإنمائية الدولية. غير أن البيئة الدولية لتحقيق هذه الأهداف عرفت تغييرات بالغة منذ عام ٢٠٠٠، وليس من حيث تركيبة تمويل التنمية فحسب. ففي حين يواصل الاقتصاد العالمي تعافيه من آثار الأزمة الاقتصادية والمالية، فإن مشهداً إنمائياً متعدد الأقطاب أخذ في النشوء. ويضطلع القطاع الخاص والمنظمات الخيرية والمجتمع المدني والحكومات المحلية بدور متعاظم في التعاون الإنمائي. وفي الوقت نفسه، لا يزال الفقر منتشرًا على نطاق واسع، وأوجه عدم المساواة تسير في وتيرة متصاعدة، وأصبحت مسألة التصدي لتحديات التنمية المستدامة أشد إلحاحاً.

٦٧ - وقد أبرزت المداورات المبكرة بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ الحاجة إلى خطة واسعة النطاق ذات بعد عالمي فعلا - لتعمل عليها البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على السواء - تعطي تعريفاً واسعاً للمسؤوليات المشتركة، وإن كانت متباينة، للجهات الفاعلة في مجال التنمية. وسيترتب عن ذلك انعكاسات على الكيفية التي ينبغي أن تتطور بموجبها الشراكة العالمية من أجل التنمية حتى توفر الدعم الفعال لتنفيذ خطة التنمية المقبلة لما بعد عام ٢٠١٥.

٦٨ - ومن شأن تجديد الشراكة، وبناء على الصيغة الحالية للشراكة العالمية من أجل التنمية، أن يحشد الدعم السياسي لتهيئة بيئة مواتية للتنمية، وأن يستقطب المشاركة الواسعة النطاق لأصحاب المصلحة المختلفين، وأن يكفل الرصد المنهجي والمساءلة. ويمكن أن يكون وسيلة لتعبئة الموارد المالية وغيرها من الموارد لدعم تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وبناء القدرات، وتعزيز نقل التكنولوجيا وتبادل المعارف. ويمكنه أيضاً تيسير بذل الجهود لمعالجة المسائل العامة؛ وتعزيز الاتساق في ما بين السياسات المتعلقة بالمعونة والسياسات غير المتعلقة بالمعونة؛ وتركيز الاهتمام على العوامل التمكينية في مجال التعاون الإنمائي؛ والحد من أوجه اللامساواة.

تجديد الشراكة العالمية على صعيد الممارسة

٦٩ - يتطلب جعل العولمة قوة إيجابية لصالح الجميع تعزيز تعددية الأطراف وليس إضعافها. وسيستلزم هذا الأمر تهيئة البيئة المواتية على الصعيد العالمي لمشاركة جميع أصحاب المصلحة. وينطوي ذلك على أن توجد أطر قانونية وتنظيمية لكي تحدد قواعد المشاركة. ويتعين

مواصلة بحث أوجه التآزر في ما بين الشركاء في التنمية على مختلف المستويات وفي مختلف المحافل. وينبغي تحديد أوجه بناء القدرات في جميع القطاعات التي سيتم العمل فيها سوياً.

٧٠ - وعلى الرغم من الجهود المكثفة المبذولة لتعجيل بإحراز التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، انخفض حجم المساعدة الإنمائية الرسمية للسنة الثالثة على التوالي في عام ٢٠١٢، وهو آخذ في التضاؤل مقارنة بمصادر أخرى للتمويل. ويبدو أن إحراز التقدم في الوفاء بالالتزامات الأخرى المدرجة في الغاية ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية هو بنفس الصورة القائمة. ويتعين معالجة هذا الأمر وتصحيح المسار.

٧١ - ومع بروز مجالات وجهات فاعلة جديدة في الشراكات العالمية، أصبح تحقيق الاتساق في ما بين مختلف الجهات الفاعلة مسألة متزايدة الصعوبة. وتشير التقديرات الأخيرة إلى أنه يوجد حالياً ١٢٦ وكالة ثنائية للأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، و ٢٣ من الجهات المقدمة للمعونات غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، و ٢٦٣ من وكالات المعونة المتعددة الأطراف. وأدى تزايد الجهات الفاعلة في مجال التعاون الإنمائي وتعدد أشكال هذا التعاون إلى زيادة الأنشطة الإنمائية والمعاملات المتعلقة بالمعونة، مما جعل عملية رصد المساعدة الإنمائية وإدارتها مسألة أشد تعقيداً وأكثر تكلفة، ولا سيما بالنسبة للبلدان التي تمتلك قدرات إدارية محدودة. فمنذ عام ٢٠٠٧، سجل متوسط قيمة المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها لجنة المساعدة الإنمائية لكل مشروع انخفاضاً حاداً. وبموازاة ذلك، سجل عدد المشاريع زيادة مطردة، مما أسفر عن ارتفاع كبير في التكاليف الإدارية.

٧٢ - ولقد عرفت الشراكة العالمية من أجل التنمية أيضاً قصوراً على مستوى قدرتها على تعزيز الاتساق في ما بين السياسات المتعلقة بالمعونة والسياسات غير المتعلقة بالمعونة، ومعالجة المسائل النظامية على الصعيد العالمي، ولا سيما في ما يتعلق بتحقيق الترابط والاتساق في ما بين النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية دعماً للتنمية، التي تكتسي أهمية بالغة في العمل على تهيئة بيئة دولية مواتية؛ وسعيًا للاستفادة إلى أقصى حد من بروز جهات فاعلة ونهج جديدة، سيتعين على جهود تجديد الشراكة العالمية من أجل التنمية أن تولي كلاً المجالين تركيزاً أكبر وفعالية أكثر.

٧٣ - ويرهن نجاح خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بالتنفيذ الفعلي لها. وسيطلب ذلك فعالية الرصد والمساءلة للخطة ككل؛ وتجديد الشراكة العالمية من أجل التنمية بشكل يدعم الخطة؛ وعقد شراكات في ما بين أصحاب المصلحة المتعددين على الصعيدين العالمي والقطري يمكنها دعم التنفيذ في مجالات أو قطاعات محددة.

خامسا - الآثار المترتبة على دور الأمم المتحدة

٧٤ - العمل المعياري والتنفيذي لهيئة الأمم المتحدة هو أيضا آخذ في التغير. وتكتسي أربع سمات من سمات البيئة العالمية أهمية خاصة: بروز محاور جديدة للحركة الاقتصادية، وتعاضم التحديات العالمية، وتغير العلاقات في ما بين الشركاء في التنمية، وتنامي جهات فاعلة مؤسسية جديدة. ويجب النظر في هذه التغييرات في ضوء تأثيرها المحتمل على هيئة الأمم المتحدة ودورها في إعطاء التوجيه في مجال التدابير المتخذة للتعامل مع العولمة، وفي مجال إدارة العولمة.

بروز محاور جديدة للحركة الاقتصادية

٧٥ - على النحو المبين في الفرع "ثانياً" أعلاه، طرأ تغير في نسبة النمو العالمي المنسوبة إلى البلدان المتوسطة الدخل. وعديدة هي الآثار المترتبة عن ذلك على هيئة الأمم المتحدة. وأحدها هو ضرورة تعزيز وكفالة توسيع مجال الحيز السياسي والاستقلالية المخولين للبلدان النامية في وضع سياساتها الإنمائية وتنفيذها، وتبادل ما وصلت إليه من نتائج وخبرات. ويطال التغيير أيضاً الدور المناط بالمساعدة الإنمائية الرسمية وطبيعتها نتيجة للتجارب المختلفة التي عرفتها البلدان المتوسطة الدخل في مجال التنمية. غير أن وجود حالات الفقر المدقع في البلدان المتوسطة الدخل يشير إلى استمرار حاجتها إلى المساعدة الإنمائية التي تركز على النواتج المتوخاة من هيئة الأمم المتحدة، مثل إسداء المشورة في مجال السياسات، والاستهداف، ودعم الحوار الوطني بشأن السياسات. وفي الوقت نفسه، لا تزال أقل البلدان نمواً تعتمد على المساعدة الإنمائية الرسمية والمساعدة الإنمائية. ولا تزال التدفقات من جميع المصادر ذات أهمية حيوية. فبالنسبة لهذه البلدان وعدد متزايد من البلدان التي تعيش أزمات وتمر بمراحل انتقالية، يظل الدعم المتلقى من هيئة الأمم المتحدة عنصراً أساسياً.

تعاضم التحديات العالمية

٧٦ - تضطلع الأمم المتحدة بدور قيادي في تعزيز التدابير الجماعية المتخذة للتصدي للتحديات العالمية المعقدة لهذا العصر. وستضع الصياغة المقبلة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بالفعل إطاراً عالمياً يتم تبعاً له السعي للعولمة وإدارتها. ويقتضي تنامي الترابط أن يضطلع جميع أصحاب المصلحة بمسؤوليات على الصعيد العالمي حسب قدراتهم. أما التصدي بفعالية لتحديات التنمية المستدامة، فيتطلب تعزيز الدعم في مجال إدماج التنمية المستدامة في الأعمال الإنمائية. وتتطلب معالجة تفاقم التفاوت أيضا النظر من جديد في المساعدة الإنمائية وإعادة مواءمتها. وتترتب على ضرورة كسر الطابع الانعزالي للسياسات التي توطر المساعي المبذولة في مجال التنمية والمساعدة الإنسانية وبناء السلام وحقوق الإنسان آثار هامة في تحديد المهام، والتمويل، والتوظيف، وفي نهاية المطاف في تدابير الحوكمة الشاملة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي.

العلاقة المتغيرة في ما بين الشركاء في التنمية

٧٧ - يضطلع المجتمع المدني والمؤسسات والقطاع الخاص بدور متزايد في الجهود الإنمائية، ومن ثم فإن من الضروري إيجاد المزيد من السبل لمساءلتهم. وفي حين تتعدّد نُهجهم في دعم التنمية، فإنهم غالبا ما يودون العمل بشكل انتقائي على أساس نهج يركز على المسائل. وسيستلزم تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات إحكام الرصد عن طريق قواعد للسلوك تحكم مشاركة القطاع الخاص. وفي هذه البيئة المتنوعة، تستدعي الضرورة إقامة شراكات حقيقية وتأسيس أوجه للتآزر وإبراز جوانب التكامل في ما بين الشركاء على جميع المستويات. ويزيد هذا الأمر أيضا من أهمية وجود إطار للتعاون الإنمائي يكون أكثر حركية وينخرط فيه أصحاب مصلحة متعددون. ويواجه عدد من كيانات الأمم المتحدة مطالب بابتكار سبل لإدماج الشركاء الجدد في أنشطتها.

الجهات الفاعلة المؤسسية الجديدة

٧٨ - شهد العقد الماضي ظهور مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة المؤسسية الجديدة. وتشمل هذه الجهات منتديات جديدة متعددة الأطراف، مثل مجموعة العشرين التي ارتقت مؤخرا لتجتمع على مستوى مؤتمرات قمة. وتنامت أيضا الهيئات الإقليمية والتحالفات الإقليمية بوتيرة متسارعة. وأصبحت هذه الهيئات، مثل الاتحاد الأوروبي، ومنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، والاتحاد الأفريقي، جهات فاعلة هامة في مجموعة واسعة من البلدان. وكثيرا ما تقوم الأمم المتحدة الآن بالتشاور مع تلك المنظمات أو الدخول في شراكات معها. وتتيح هذه الشراكات إمكانية تحسين كفاءات هيئة الأمم المتحدة الإنمائي وتوسيع نطاق نشاطها. وظهر أيضا خلال السنوات القليلة الماضية عدد كبير من الشبكات ذات الطابع النشط في مجالات مثل مبادرات الأمن الغذائي، ومبادرة الطاقة للجميع، ومبادرة كل امرأة وكل طفل. ولقد أحدث هذا التعاون المؤسسي وهذه الشبكات تغييرات في ممارسات الشراكة.

تعزيز فعالية الأمم المتحدة

٧٩ - يتطلب جعل العولمة قوة إيجابية لصالح الجميع تعزيز تعددية الأطراف وليس إضعافها. ولتحويل المراعاة المتكاملة تماما لولايات الأمم المتحدة، من المهم الانتقال من نهج التعاون المخصص إلى نهج التفاعل المنهجي والمؤسسي في دعم خطة التنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥ في ما بين الهيئات الحكومية الدولية الرئيسية، أي الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام. ويمكن أن يتحقق ذلك بوضع خطط مشتركة، والتفاعل المستمر، وزيادة وتيرة العمل التعاوني وأوجه التبادل.

٨٠ - وفي مجال إدارة العولمة، سيكون التنفيذ والاستعراض الموحدان عاملين بالغى الأهمية في نجاح إدماج التنمية المستدامة في إطار عالمي موحد للتنمية. وبالتالي، سيكون من الضروري كفاءة الأداء الكفاء والفعال للإطار المؤسسي للاستعراض ومتابعة العمل في الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك المنتدى السياسي الرفيع المستوى. ويشمل ذلك أيضا عمل الهيئات الفرعية المعنية التابعة لمنظومة المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٨١ - ولكي تعزز الأمم المتحدة فعاليتها وأهميتها في المشهد الإنمائي المتطور، تستدعي الضرورة إجراء إعادة تنظيم استراتيجي طويل المدى لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي. وستتطلب الآثار المترتبة على ذلك الجهاز الإنمائي ما لا يقل عن ستة أبعاد مختلفة، وهي مواءمة المهام، وممارسات التمويل، والقدرات، والشراكات، والتدابير التنظيمية، والحوكمة.

٨٢ - المهام - ظهرت وجهة نظر تفيد بوجود حاجة إلى وضع استراتيجية شاملة لإعادة هيكلة صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها على نطاق المنظومة ككل من أجل مواءمة مهامها على نحو أفضل مع الأوضاع العالمية الراهنة والتحديات الناشئة وأشكال الترابط. وتشمل إعادة الهيكلة الاستراتيجية أيضا الاستناد إلى نقاط قوة فرادى الكيانات، مع الحد في الوقت نفسه من التقسيم وتعزيز التلاحم والاتساق.

٨٣ - التمويل - يتطلب تحسين التمويل الإنمائي استعراضا شاملا لتمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، بما في ذلك الحوافز المقدمة لهيئات الأمم المتحدة. ويشمل ذلك تعديلا شاملا لتدفق الموارد على جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. وتتضمن مثل هذه التعديلات تحديد مهام فرادى الهيئات، وإيجاد توازن بين التمويل الأساسي وغير الأساسي، وزيادة القدرة على التنبؤ، ومزيد من تقاسم الأعباء بين البلدان المانحة على نحو منصف.

٨٤ - القدرة - ثمة حاجة إلى مواصلة تنمية قدرة جهاز الأمم المتحدة على مساعدة الدول الأعضاء بشكل أفضل في مواجهة تحديات العولمة. وهو أمر يتعين القيام به على نحو يتمشى مع السياق الأوسع لإعادة توزيع الأولويات الاستراتيجية لتحديات التنمية داخل الأمم المتحدة. وينبغي أيضا أن تراعى الاحتياجات المتغيرة للمؤسسات الحكومية في البلدان التي تنفذ فيها البرامج، والتي قد يحتاج بعضها إلى أشكال مختلفة من المساعدة في مجال بناء القدرات.

٨٥ - الشراكات - تتطلب مواجهة التحديات المركبة الحالية والمقبلة للعولمة على نحو متسق وجود رؤية مشتركة، والتزام جماعي متناغم وجهود تشمل جميع الأطراف الفاعلة. وقد مكنت الشراكات الأمم المتحدة من أن تصبح أكثر قدرة على الابتكار في تسخير

قدرات وموارد المجتمع المدني والقطاع الخاص لتحقيق الأهداف الإنمائية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وقد أكد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة من جديد الحاجة إلى مشاركة المجتمع المدني بشكل كامل في تجديد الالتزام بالتنمية المستدامة وكفالة هئية مستقبل مستدام اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا. وتحتاج منظومة الأمم المتحدة إلى إيجاد سبل مبتكرة لتنمية ومأسسة شراكات جديدة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات والمنظمات الإقليمية.

٨٦ - الترتيبات التنظيمية - بغية تلبية متطلبات العولمة، يجب أن تشمل إعادة التنظيم الاستراتيجية التركيز على أوجه التكامل، وتعزيز التلاحم بين كيانات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي بالاستخدام الاستراتيجي لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات والخيارات الأخرى ذات الصلة، وتعميق الإدماج. ويحتاج الجهاز أيضا إلى وضع أشكال تنظيمية أكثر مرونة لتوجيه ما يلزم توافره من الخبرات والموارد لمعالجة المسائل ذات الأولوية.

٨٧ - الحوكمة - يواجه النظام الحالي لإدارة جهاز الأمم المتحدة الإنمائي ثلاثة تحديات رئيسية يجب التصدي لها. أولا - تسير عمليات صنع القرار في الأنشطة التنفيذية في خطوط عمودية مما يتعذر معه التكامل والاتساق في تنفيذ البرامج. ومثل هذه الهياكل الأفقية لا تكون أيضا مواتية لدمج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. ثانيا - لا تعكس ترتيبات الإدارة الواقع الراهن المتمثل في زيادة انتشار وأهمية الجهات الفاعلة الجديدة ومجموعات البلدان المشكلة مؤخرا. ولذا ينبغي النظر في الطريقة التي يمكن بها إدماج الحاجة المتزايدة إلى الشراكات في هياكل إدارة الصناديق والبرامج والوكالات. وثالثا - اتساع ثغرة التنفيذ بين القرارات المتخذة على الصعيد العالمي والإجراءات المتخذة على أرض الواقع. ويسلم على نطاق واسع بضرورة أن يضع جهاز الأمم المتحدة الإنمائي آليات تكفل المساءلة والرصد على نحو فعال لضمان سد الثغرة في التنفيذ. ويمكن للمناقشات التي تجري حاليا، بشأن الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥ والتي تحتل مسألتنا القضاء على الفقر والتنمية المستدامة مكان الصدارة فيها، أن تتيح فرصة هامة في هذا الصدد.

سادسا - الاستنتاجات

٨٨ - من أجل إدارة العولمة:

(أ) يكمن التحدي الرئيسي الذي يواجه خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في التأكد من أن فوائد العولمة تعم الجميع، وأنها ميسرة من خلال نظام شامل متعدد الأطراف. ونظرا لأن فرص العولمة وتحدياتها ومخاطرها مترابطة جدا، فهناك حاجة إلى نهج متعدد الأطراف ومنسق وفعال لإدارة العولمة؛

(ب) تظل مبادئ إعلان الألفية مناسبة جدا لإدارة العولمة. وهي تتراوح بين التضامن وعدم التدخل من ناحية والمسؤوليات والقدرات المشتركة وإن كانت متباينة من ناحية أخرى، والحق في التنمية والمزيد من العدالة في التوزيع؛

(ج) ينبغي لإدارة العولمة التعرف بشكل فعال ومنتظم على الاحتياجات المحددة لأكثر البلدان والشعوب تهميشا وكفالة أن تحتل هذه البلدان موقعا مركزيا باستمرار في الإطار العالمي للتنمية؛

(د) يجب أن تكون فعالية الرصد والمساءلة من الملامح الرئيسية لإدارة العولمة. ولضمان الوفاء بالالتزامات يجب أن تتفاعل بنجاح المسارات المختلفة للمساءلة. ويجب تعزيز النظام الإحصائي وغيره من النظم لدعم عمليات الرصد ولوضع قاعدة أساسية قوية للمعلومات؛

(هـ) مع تزايد تعقيد عمليات الرصد، اكتسبت عمليات جمع بيانات سليمة وموثوق بها أهمية أكبر. حيث ينبغي الاعتماد في الرصد والمساءلة على بيانات معززة ذات نوعية جيدة. وينبغي إتاحة هذه البيانات لعامة الجمهور، إلى جانب قاعدة معلومات واسعة النطاق وشاملة؛

(و) ينبغي تعميم فوائد العولمة على نطاق أكثر اتساعا وعدلا. فانتشار أوجه اللامساواة دون معالجة - سواء داخل البلد الواحد أو في ما بين البلدان - يحول دون إحراز التقدم الإنمائي المطلوب لمواجهة التحديات القائمة والناشئة؛

(ز) يظل الفقر تحديا رئيسيا. ويشكل تيسير النمو الاقتصادي الشامل ومعالجة البطالة على الصعيد العالمي بإيجاد فرص عمل مناسبة جانبيين رئيسيين من جوانب القضاء على الفقر؛

(ح) ينبغي أن تعود العولمة بالفائدة على البلدان الخارجة من النزاعات أو المتضررة منها. فالسلام والأمن وحقوق الإنسان أمور حيوية للتنمية ومكونات أساسية لها. وهي أمور مترابطة ويعزز بعضها بعضا؛

(ط) يجب ترجمة الالتزامات العالمية إلى التزامات على المستوى القطري، مع أهداف محددة يلتزم بها الشركاء جميعا من خلال عمليات تشاركية شاملة. وينبغي تشجيع المسك بزمam الأمور على الصعيد الوطني والمواءمة بين تمويل التنمية والأولويات الوطنية. وينبغي إجراء حوارات مع جميع الأطراف الإنمائية المؤثرة لكفالة ارتباط الأنشطة بالاستراتيجيات الإنمائية الوطنية؛

(ي) ينبغي أن يكون هدف المساءلة هو تحقيق نتائج يشعر بها الناس على الصعيد القطري. وأن تستند في الوقت نفسه إلى إطار عالمي للمساءلة. ولكي تكون المساءلة فعالة ينبغي أن تصمم وفقا للاحتياجات القطرية؛

(ك) يمكن أن تعزز زيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووسائل التواصل الاجتماعي تبادل المعارف والمعلومات، والرصد والمساءلة. ويتطلب سد الفجوة الرقمية مزيدا من التقدم ومضاعفة الجهود؛

(ل) ينبغي كفالة إجراء أشكال متعددة من المساءلة في جميع القطاعات وعلى جميع مستويات الأطراف الفاعلة والشراكات. وينبغي أن تقوم شراكات حقيقية على أساس من التفاهم المشترك، والشفافية والمساءلة؛

(م) ينبغي ألا يستند تحسين رفاه الناس إلى أنماط غير مستدامة من الإنتاج أو الاستهلاك أو استخدام الموارد، لأن ذلك من شأنه تقويض أي تقدم إنمائي؛

(ن) توفر المشاعات العالمية أساسا للترابط، لكن العولمة تؤدي على نحو متزايد إلى التدهور البيئي. وهذا اتجاه ينبغي تداركه لكي تصبح العولمة أداة أخرى من أدوات إدارة المشاعات العالمية.

٨٩ - هناك حاجة إلى شراكة عالمية متجددة لمواجهة تحديات العولمة:

(أ) إن تجديد الشراكة العالمية من أجل التنمية أمر ضروري لمواجهة تحديات العولمة بنجاح. وينبغي أن تعزز الشراكة اتساق السياسات من أجل التنمية بغية القضاء على الفقر وتعزيز التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في سياق عالم معولم سريع التغير؛

(ب) هناك طلب على إشراك القطاع الخاص بشكل أكبر في نشر فوائد العولمة وعلى إخضاعه للمساءلة. وستكون هناك حاجة إلى مدونة قواعد سلوك لإشراك القطاع الخاص، وإلى رصد أقوى للمسؤولية الاجتماعية للشركات؛

(ج) المؤسسات الخيرية، بقدرتها على الابتكار والمخاطرة وبما تتمتع به من مرونة أكبر وتوجهات قائمة على النتائج بصدد إكمال الجهود الإنمائية وتعزيزها. والعديد منها حريص على الدخول في حوار متواصل من أجل تحسين التفهم لنقاط قوتها وللکیفیه التي يمكن أن تساهم بها؛

(د) من شأن شراكة عالمية متجددة من أجل التنمية أن تكفل من المرونة لاستراتيجيات وبرامج التعاون الإنمائي ما يكفي للاستجابة لتلك التغيرات وللتغيرات في المشهد الإنمائي العالمي في البلدان الشريكة؛

(هـ) يشهد المجتمع الدولي تحولاً عن الفهم التقليدي للشراكة العالمية بين الشمال والجنوب. وينبغي أن تكون الشراكة العالمية المتجددة شاملة وحقيقية بين شركاء متكافئين، مع مراعاة مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن متباينة. ويجب أن تستند الشراكة العالمية إلى مبادئ التضامن والمساواة والمسك بزمام الأمور على الصعيد الوطني وتقرير المصير والاحترام المتبادل والمسؤولية العالمية؛

(و) يجب أن تكون الشراكة العالمية المتجددة من أجل التنمية أداة جذابة لإشراك جميع الشركاء وحشد الإرادة السياسية لدعم تنفيذ الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥. ويعني مبدأ عالمية الشمول أن تتحمل جميع الأطراف الفاعلة المسؤولية كاملة وفقاً لقدرات كل منها.

٩٠ - التبعات بالنسبة لدور الأمم المتحدة:

(أ) ثمة حاجة إلى مواصلة تعزيز تعددية الأطراف، لا الاكتفاء بنشرها. فالإرادة السياسية القوية والدور القيادي على جميع الأصعدة أمران أساسيان للتنسيق المتعدد الأطراف وإدارتها بشكل فعال؛

(ب) ينبغي أن يصبح الإطار الإنمائي المؤسسي العالمي الحالي أكثر استجابة للتغيرات العالمية السريعة وتقديم استجابات موحدة متعددة الجوانب من أجل التعامل على نحو أفضل مع العولمة والقدرة على إدارتها. كما أن هياكل المؤسسة الدولية بحاجة إلى التطوير والتكيف بشكل أسرع مع التغيرات المتلاحقة في مفهومي العولمة والترابط؛

(ج) لكي تعزز الأمم المتحدة مدى فعاليتها وتدعم مكانتها في المشهد الإنمائي الجديد، ثمة حاجة إلى إعادة هيكلة استراتيجية طويلة الأجل لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي. ويشمل ذلك إعادة التفكير في مجالات من قبيل المهام والتمويل والقدرات والشراكات والترتيبات التنظيمية والحوكمة، وإدخال تعديلات عليها وتعزيزها. ويمكن للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة أن يوفر الإطار الاستراتيجي لمثل هذه التجربة الفكرية؛

(د) يتوقف نجاح خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على تنفيذها بشكل فعال. فالأمم المتحدة لديها معرفة كبيرة بكيفية المواءمة بين مختلف عوامل الرصد

والمساءلة في مجال التعاون الإنمائي الدولي. وينبغي أن تتواصل الجهود من أجل تصميم وتنفيذ نظام متسق داخل المجلس الاقتصادي والاجتماعي لاستعراض التقدم المحرز من جانب مختلف الشركاء نحو الوفاء بالالتزامات التي قطعوها على أنفسهم. بموجب خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتعد آليات الاستعراض المتبادل أحد الخيارات لوضع المساءلة المتبادلة موضع التطبيق؛

(هـ) وثمة حاجة لأن يكون للحوار العالمي بشأن العولمة والترابط مكان في منتدى عالمي يمكن أن تسمع فيه جميع الأصوات. وينبغي أن تواصل الأمم المتحدة القيام بدور مركز تبادل الآراء الصريحة والشاملة بشأن المسائل المتعلقة بالعولمة والترابط. ويمكنها أيضا تعزيز المساءلة العالمية في مرحلة ما بعد عام ٢٠١٥ وذلك برصد تنفيذ خطة عالمية للتنمية والشراكة العالمية المتجددة من أجل التنمية.